

الأداء المالي لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

انشئ صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية في المؤسسة بموجب القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٢٠١٩/٨) الصادر بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٩م، يتمتع بشخصية اعتبارية تتولى أدارته المؤسسة، وكما يقوم الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون، يطبق على الصندوق أحكام قانون المؤسسة وبالقدر الذي لا تتعارض والأحكام الخاصة به في نفس القانون، كما وينشأ في الصندوق محفظتان مستقلتان على النحو التالي:

١. محفظة تكافل حسابات الائتمان: تورد إليها رسوم الاشتراك السنوية المدفوعة من البنوك الإسلامية عن حسابات الائتمان أو ما في حكمها وعن الجزء غير المشارك في الأرباح من حسابات الاستثمار المشترك.
٢. محفظة تكافل حسابات الاستثمار المشترك: تورد إليها رسوم الاشتراك السنوية المدفوعة من البنوك الإسلامية نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار المشترك أو ما في حكمها.

تتكون مصادر أموال صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية من رسوم الاشتراك السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء للصندوق بواقع اثنين ونصف بالألف سنوياً من مجموع أرصدة حسابات الائتمان والاستثمار المشترك في نهاية كل سنة، سناً لأحكام المادة (٣٣ مكرر/ب)، بالإضافة الى عوائد استثمارات أموال الصندوق وأية قروض حسنة يحصل عليها أو منح مالية تقدم للصندوق وفقاً لأحكام القانون.

تستثمر المؤسسة أموال الصندوق بما فيها رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك الإسلامية والعوائد المتحققة على استثماراتها في الأوراق المالية الحكومية المتقدمة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك استناداً إلى أحكام المادة (٣٥ مكرر) من قانون المؤسسة رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته.

الأداء المالي للصندوق

ارتفعت حقوق الصندوق في نهاية العام ٢٠٢٣ إلى حوالي ٨٨,٩ مليون دينار مقارنة بـ ٦٥,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٢، وبلغ رأسمال الصندوق (٠,٥٥٠) مليون دينار في ٣١/١٢/٢٠٢٣م، حيث ساهمت الحكومة بمبلغ (٠,١٥٠) مليون دينار من أصل مساهمتها برأسمال المؤسسة للصندوق، وقدمت البنوك الإسلامية المبلغ المتبقي البالغ (٠,٤٠٠) مليون دينار بواقع مئة الف دينار دفعت كرسوم تأسيس غير مسترد من كل بنك من البنوك الإسلامية المشمولة بأحكام قانون المؤسسة وتعديلاته، هذا وقد شكلت الاحتياطات المتراكمة من الفوائض المالية المتحققة ورسوم الاشتراك المحصلة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢٣ الجزء الأكبر من حقوق المؤسسة وبواقع ٨٨,٣ مليون دينار، مرتفعة عن مستواها في نهاية العام ٢٠٢٢ بحوالي ٢٣,٧ مليون دينار حيث بلغت رسوم الاشتراك السنوية المحصلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠٢٣ ما مقداره ٢١,١ مليون دينار مقابل ٢٠ مليون دينار تم تحصيلها خلال العام ٢٠٢٢، بارتفاع تبلغ نسبته حوالي ٥,٥٪، وقد بلغت ارباح الصكوك الإسلامية ٢,٦ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ١,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٢.

محظة استثمارات الصندوق

بلغت موجودات محظة الصندوق من الأوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية حوالي ٧٩,٦ مليون دينار مع نهاية العام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٦٠,٩ مليون دينار في نهاية العام السابق، وقد توزعت على النحو التالي:

١. محظة تكافل حسابات الائتمان بقيمة ٣٦,٧ مليون دينار ونسبة ٤٦,١٪ من إجمالي قيمة محظة الصندوق.

٢. محظة تكافل حسابات الاستثمار المشترك بقيمة ٤٢,٩ مليون دينار ونسبة ٥٣,٩٪ من إجمالي قيمة محظة الصندوق.

الأرصدة النقدية:

أما فيما يتعلق بالأرصدة النقدية غير الموظفة في الأوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فيتم إيداعها لدى البنك المركزي الأردني وفقاً لأحكام المادة (٣/ب) والمادة (٢٤/ب) من قانون المؤسسة وتعديلاته، حيث بلغ رصيد الحساب الجاري ما مقداره ٨,٣ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٣م.

الاحتياطيات

وفي ضوء التطورات المذكورة في رسوم الاشتراك، ارتفعت الاحتياطيات الإجمالية للصندوق في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢٣ إلى حوالي ٨٨,٤ مليون دينار مقارنةً بحوالي ٦٤,٦ مليون دينار في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢٢ بزيادة مقدارها ٢٣,٨ مليون دينار ونسبة ٣٦,٨٪، هذا وتشكل قيمة الاحتياطيات ما نسبته ١,٠٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون والبالغة حوالي ٨٨٧٦,٧ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٣، وما نسبته ١,٧٣٪ من الودائع الخاضعة للتعويض والبالغة حوالي ٥١١٧,٤ مليون دينار.